

171
171



T08-00739

أ. د. أسامة



كلية الحقوق

المزج بين النظام الرئاسي

والنظام البرلماني وأثاره
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

ملاك راجي إسكندر

لجنة الحكم والمناقشة

أ. د. / وهيب حياو سلامه

وكيل كلية الحقوق - جامعة أسيوط سابقاً " مشرفاً ورئيساً "

أ. د. / محمد فتح محمد حسان

أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الشريعة والقانون
ورئيس قسم القانون العام بكلية جامعة الأزهر - فرع أسيوط " عضواً "

أ. د. / عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان

كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بنى سويف سابقاً " عضواً "

١٨١٦



كلية الحقوق

المزج بين النظام الرئاسي

والنظام البرلماني وأثاره
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

ملاك راجي إسكندر

لجنة الحكم والمناقشة

أ.د. / وهيب عباد سلام

وكيل كلية الحقوق - جامعة أسيوط سابقاً " مشرفاً ورئيساً "

أ.د. / محمد فتوح محمد عثمان

أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الشريعة والقانون

ورئيس قسم القانون العام بالكلية جامعة الأزهر - فرع أسيوط " عضواً "

أ.د. / عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان

وكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع بني سويف سابقاً " عضواً "

إهداء

إلى روح والدي

إلى والدي

إلى أساتذتي الأجلاء

أهدي عملي المتواضع هذا تقديراً وعرفانا
.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أجمع الفقه الدستوري على وجود ثلاثة أنظمة سياسية مختلفة ويتميز كل نظام من هذه الأنظمة عن الآخر بحسب نوعية السلطة التي تستحوذ على القدر الأكبر من الاختصاصات في تسيير شئون الدولة وهذه الأنظمة هي النظام المجلسي والنظام الرئاسي ، والنظام البرلماني .

ولقد مرتا فرنسا ومصر على مدى تاريخيهما الدستوري بمراحل مختلفة من حيث النظام السياسي الذي تتبعه كل منهما من بين تلك النظم ، فعلى سبيل المثال اعتنقت فرنسا النظام المجلسي لفترة قصيرة إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أما مصر فقد تبنت النظام البرلماني خلال فترة الحكم الملكي (دستور ١٩٢٣) كما مرتا فرنسا ومصر بمراحل تم فيها المزج بين النظامين البرلماني والرئاسي بدرجة يصعب معها القول بانتماء النظام السياسي لكل منهما إلى نوع معين من هذين النظامين بطريقة واضحة لا غموض فيها .

أهمية البحث

لقد ثار الخلاف فيما إذا كان الدستور المصري الحالي ونظيره الفرنسي اعتنقا النظام البرلماني أم النظام الرئاسي أم أنهما اعتنقا أسلوبا يمزج بينهما . قنع الفقه بالإشارة إلى المزج بين النظامين الرئاسي والبرلماني دون أن يحدد مفهوم هذا المزج ، وهو ما يدعوننا إلى محاولة إيجاد تعريف للمزج بينهما .

- بيان مظاهر المزج بين هذين النظامين في ظل الأوضاع الدستورية الراهنة بفرنسا ومصر .

- استظهار آثار هذا المزج على كل من الحريات العامة ومركز رئيس الدولة ومسئوليته السياسية والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .
- وإذا كانت الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى القائم فى الدولة فإن السؤال الذى يطرح نفسه والذى سوف نجيب عنه من خلال بحثنا هذا هل يعد الوضع الحالى هو الوسيلة التى بمقتضاها تسعى مصر نحو المزيد من التقدم السياسى والديمقراطية ؟ .

تقسيم

قسمنا بحثنا هذا إلى فصل تمهيدى نتصدى فيه لمداول المصطلحات المستخدمة أولا : النظام الرئاسى ، ثانيا : النظام البرلمانى ، وأخيرا لمداول المزج لغة وفقها وموقف الفقه من المزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى بفرنسا ومصر كما تناولنا فى ذات الفصل ملامح الدساتير الثلاثة السابقة على دستور ١٩٧١ ، فيما يتعلق بالمزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى ، وهى دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ثم نستعرض مظاهر المزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى فى ظل الأوضاع الدستورية الراهنة بفرنسا ومصر . وهذا الذى دعانا إلى تقسيم الرسالة إلى قسمين قسم أول يضم بلبين أولهما يشتمل على بيان مظاهر النظام الرئاسى فى فرنسا ومصر وثانيهما تناول مظاهر النظام البرلمانى بفرنسا ومصر .

أما القسم الثانى فعنينا من خلاله ببيان آثار المزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى فى ظل الوضع الراهن بفرنسا ومصر على كل من مركز رئيس الدولة ومسئوليته السياسية ، والعلاقة بين السلطتين التشريعية

٥	مقدمة
٨	فصل تمهيدى
٨	المبحث الأول : النظام الرئاسى
١٢	المبحث الثانى : النظام البرلمانى
	المبحث الثالث :
٢٣	المزج بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى
٢٣	المطلب الأول : مدلول المزج
	المطلب الثانى : موقف الفقه من المزج بين النظامين
٢٥	الرئاسى والبرلمانى
٢٥	الفرع الأول : فى فرنسا
٢٩	رأينا الخاص
٣٠	الفرع الثانى : فى مصر
٣٤	رأينا الخاص
	المبحث الرابع : ملامح الدساتير الثلاثة السابقة على دستور
٣٥	١٩٧١
	المطلب الأول : نظام الحكم إبان دستور ١٩٥٦ ،
٣٥	١٩٥٨
	الفرع الأول : السلطة التشريعية فى ظل
٤٠	دستورى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨
	الفرع الثانى : السلطة التنفيذية خلال
٥١	سريان دستورى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨

الفرع الثالث: العلاقة بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية ٥٧

الفرع الرابع: المزج بين النظامين

الرئاسى والبرلمانى ٦٠

المطلب الثانى : نظام الحكم فى مصر إبان دستور

١٩٦٤ ٦٤

الفرع الأول : السلطة التشريعية ... ٦٤

الفرع الثانى : السلطة التنفيذية ٧١

الفرع الثالث : العلاقة بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية ٧٥

الفرع الرابع : المزج بين النظامين

الرئاسى والبرلمانى ٧٧

القسم الأول

مظاهر المزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى فى ظل

الأوضاع الدستورية والراهنة فى فرنسا ومصر

الباب الأول : مظاهر النظام الرئاسى ٨٠

الفصل الأول : تخويل رئيس الدولة اختصاصات

واسعة يباشرها بنفسه فى كل من فرنسا ومصر ٨٠

المبحث الأول : فى فرنسا ٨٠

المطلب الأول : رئيس الدولة والحكومة ... ٨١

المطلب الثانى : رئيس الدولة والبرلمان ... ٨١

المطلب الثالث : رئيس الجمهورية والمجلس

الدستورى ٨٤

المطلب الرابع : اختصاصات رئيس الجمهورية

بإجراء استفتاء تشريعى ٨٦

المطلب الخامس : اختصاصات رئيس الجمهورية

طبقا للمادة ١٦ من الدستور فى مصر ٨٨

المبحث الأول : فى مصر ٩٢

المطلب الأول : الصلاحيات التشريعية

المطلب الثانى : الاختصاصات السياسية

والتفذية ٩٨

الفصل الثانى : الجمع بين عضوية البرلمان

والوزارة ١٠٢

رأينا الخاص ١٠٨

الباب الثانى : مظاهر النظام البرلمانى ١٠٩

الفصل الأول : ثنائية الجهاز التنفيذى ١٠٩

المبحث الأول : فى فرنسا ١٠٩

المطلب الأول

رئيس الدولة وصلاحياته ١٠٩

المطلب الثانى : مجلس الوزراء ١٢٠

المبحث الثانى : فى مصر ١٢٧

المطلب الأول : رئيس الدولة وصلاحياته ١٢٧

المطلب الثانى : مجلس الوزراء ١٣٠

١٣٢	الفصل الثانى : البرلمان المنتخب	٢٥١
١٣٢	المبحث الأول : فى فرنسا	٢٥١
١٣٢	المطلب الأول : الجمعية الوطنية	٢٥١
١٣٢	الفرع الأول : التشكيل	٢٥١
١٣٦	الفرع الثانى : الاختصاصات	٢٥١
١٤١	المطلب الثانى : مجلس الشيوخ	٢٥١
١٤١	الفرع الأول : التشكيل	٢٥١
١٤٢	الفرع الثانى : الاختصاصات	٢٥١
١٤٣	المبحث الثانى : فى مصر	٢٥١
١٤٣	المطلب الأول : مجلس الشعب	٢٥١
١٤٣	الفرع الأول : التشكيل	٢٥١
١٤٦	الفرع الثانى : الاختصاصات	٢٥١
١٤٩	المطلب الثانى : مجلس الشورى	٢٥١
١٤٩	الفرع الأول : التشكيل	٢٥١
١٥٠	الفرع الثانى : الاختصاصات	٢٥١
	الفصل الثالث : العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	٢٧١
١٥٢	المبحث الأول : فى فرنسا	٢٧١
	المطلب الأول : مظاهر التعاون بين السلطتين	٢٨١
١٥٢	التشريعية والتنفيذية	٢٨١
	المطلب الثانى : أوجه الرقابة المتبادلة بين	
١٥٤	السلطتين التشريعية والتنفيذية	
١٦٠	المبحث الثانى : فى مصر	

المطلب الأول : مظاهر التعاون بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية ١٦٠

المطلب الثانى : أوجه الرقابة المتبادلة بين

السلطتين التشريعية والتنفيذية ١٦٢

القسم الثانى

آثار المزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى

فى ظل الأوضاع الدستورية الراهنة

فى فرنسا ومصر .

تمهيد ١٦٤

الباب الأول :

آثار المزج على مركز رئيس الدولة ومسئوليته السياسية ١٦٥

الفصل الأول : آثار المزج على مركز رئيس الدولة ١٦٥

المبحث الأول : مركز رئيس الدولة فى مصر

إبان دستور ١٩٢٣ ١٦٥

المبحث الثانى : مدى تأثير مركز رئيس الدولة

بالمزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى ١٧٦

المطلب الأول : فى فرنسا ١٧٦

المطلب الأول : فى مصر ١٨٠

رأينا الخاص ١٨٣

آثر المزج على المسئولية السياسية لرئيس الدولة ١٨٤

المبحث الأول : المسئولية السياسية لرئيس الدولة فى

مصر فى ظل دستور ١٩٢٣ ١٨٤

المبحث الثانى : آثر المزج على المسئولية السياسية

لرئيس الدولة ١٨٦

المطلب الأول : فى فرنسا ١٨٦

المطلب الثانى : فى مصر ١٨٩

رأينا الخاص ١٩٠

الباب الثانى : آثر المزج على الحريات العامة ١٩٢

الفصل الأول : مدلول الحريات العامة ١٩٢

الفصل الثانى : أنواع الحريات العامة ١٩٣

المبحث الأول : فى فرنسا ١٩٣

المبحث الثانى : فى مصر ١٩٥

الفصل الثالث : مدى المساس بالحريات العامة فى مصر

خلال سريان دستور ١٩٢٣ ١٩٧

رأينا الخاص ٢٠١

الفصل الرابع : مدى تأثر الحريات العامة بالمزج

بين النظامين الرئاسى والبرلمانى ٢٠٢

المبحث الأول : فى فرنسا ٢٠٢

المطلب الأول : آثر المادة ١٦ فرنسى

على الحريات العامة ٢٠٢

المطلب الثانى : أثر المادة ٣٦ فرنسى

على الحريات العامة ٢٠٤

الفرع الأول : قانون حالة الطوارئ ... ٢٠٤

الفرع الثانى : قانون حالة الاستعجال .. ٢٠٨

المبحث الثانى : فى مصر ٢١٦

المطلب الأول : أثر تطبيق المادة ٧٤ مصرى

على الحريات العامة ٢١٦

المطلب الثانى : أثر تطبيق المادة ١٤٨ مصرى

على الحريات العامة ٢٢٠

رأينا الخاص ٢٢٧

الباب الثالث :

أثر المزج على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٢٩

الفصل الأول : فى فرنسا ٢٢٩

المبحث الأول : أثر تطبيق المادة ١٦ فرنسى

على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ٢٢٩

رأينا الخاص ٢٣٤

المبحث الثانى : أثر المادة ٣٨ فرنسى

على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٣٥

رأينا الخاص ٢٣٩

المبحث الثالث : أثر إعلان حالة الطوارئ

على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٤٠

المبحث الرابع : العلاقة بين القانون واللائحة في ظل

أحكام المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٢/١/٦١ ٢٤٢

الفصل الثاني : في مصر ٢٤٨

المبحث الأول : أثر لوائح الضرورة

على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

(المادتان ٧٤ ، ١٤٧ من الدستور) ٢٤٨

المطلب الأول : لوائح الضرورة ٢٤٨

رأينا الخاص ٢٥٢

المطلب الثاني : لوائح الضرورة ٢٥٤

رأينا الخاص ٢٥٧

المبحث الثاني : اللوائح التفويضية ٢٥٩

رأينا الخاص ٢٦٨

المبحث الثالث : أثر تطبيق المادة ١٤٨ من الدستور

على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٢٦٩

رأينا الخاص ٢٧٢

الخاتمة

..... ٢٧٤

مقترحات لتعديل الدستور المصري الحالي ٢٨١

قائمة بأسماء المراجع ٢٨٦

الفهرس ٣٠٧